الفرصة السكانية في الجزائر، واقعها و امكانية الاستفادة منها

The population opportunity in Algeria, its reality and the possibility of benefiting from it

محمد صالي [1]*

[1] جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 13-06-2020 ؛ تاريخ المراجعة : 12-02-2021 ؛ تاريخ القبول : 01-06-2022

الملخص:

إن موضوع النمو السكان و الاهتمام به أصبح من الأمور التي تحتاج الى اعادة نظر، خاصة بالنسبة للدول التي شهدت تحولات في بنيتها السكانية، و لعل الجزائر من الدول التي تحتاج الى اعادة نظر في الاستفادة من الفرصة السكانية التي ستمر بها، خاصة ضرورة الاهتمام بفئة الشباب التي تعد الاهم من بين الفئات العمرية الأخرى، إن الفرصة السكانية التي ستشهدها الجزائر من خلال التوقعات لنمو سكانها تحتاج الى إعطائها الأهمية البالغة و استغلالها احسن استغلال من خلال وضع سياسات و خطط تنموية هادفة تسعى لتطوير الاطار البشري و تكوينه و الاستفادة منه في تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الفرصة السكانية، السكان، الشباب، البنية العمرية، معدل الاعالة، الجزائر

Abstract:

The issue of population growth and attention to it has become something that needs to be reviewed, especially for countries that have undergone transformations in their population structure, and perhaps Algeria is one of the countries that needs to reconsider the use of the population opportunity that it will go through, especially the need to pay attention to the youth group, which is the most important among other age groups, The population opportunity that Algeria will witness through expectations for the growth of its population needs to be given the utmost importance and exploited in the best possible way through the development of targeted development policies and plans that seek to develop and form the human framework and benefit from it in achieving economic well-being and social stability.

Word key: Population opportunity, population, youth, age structure, dependency rate, Algeria

مقدمة

يعد تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية أمرا هاما و أساسيا تسعى كل الدول لبلوغه، لما له من انعكاسات على عديد الجوانب والقطاعات، كما يعد ادماج العنصر السكاني في هذه العملية أمرا أساسيا أيضا، حيث أدت التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و الديمغرافية التي مر بها العالم الى ازدياد ارتباط قوة العلاقة بين السكان و التنمية على مستوى عديد المتغيرات المتشابكة بينهما، حيث تتأثر التحولات الديمغرافية الحاصلة بالتغيرات التي تطرأ على التركيب العمري و النوعي للسكان، و التي بدورها تؤثر في علاقة تكاملية بالتنمية، لذا فإن هذه التحولات الديمغرافية للسكان و التي تصاحبها تغيرات في حجم السكان في سن العمل و تراجع في حجم الفئات العمرية المعالة تؤدي الى حصول تغير في التركيبة السكانية التي قد تنتج

* 1 محمد صالي، sali.mo@univ-ouargla.dz.

عنها فرصة سانحة لتحقيق تنمية شاملة اذا ما تم الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية التي تعد المحرك الأساسي للتنمية، و ذلك من خلال تطوير مهاراتها و تكوينها و قدراتها من خلال مواكبة المناهج التربوية للتطورات الحاصلة و العمل على تحديثها.

في ضوء هذه التغيرات الديمغرافية، ينبغي استغلال ما يسمى بالفرصة السكانية لتحقيق تنمية شاملة، حيث تشترط الأمم المتحدة لتحقيق الفرصة السكانية (الهبة الديمغرافية) بأن تقل نسبة السكان الأقل من 15 سنة عن 30% من اجمالي السكان، كما يجب أن لا تزيد نسبة كبار السن (65 سنة فما فوق) عن 15% من اجمالي السكان، و عليه فإن الاستثمار في الرأس مال البشري أصبح أكثر من ضرورة، إضافة الى إعطاء اهتمام أكثر لترشيد استغلال الموارد المتاحة.

لقد شهدت الجزائر -خاصة عقب الاستقلال- تغيرات عديدة مست تركيبتها السكانية، حيث وفي الفترة الاستعمارية و نظرا للوضع غير المستقر، شهد النمو السكاني تذبذبا كبيرا، و لم يكن بالإمكان دراسة و معرفة التركيبة الحقيقة للمجتمع الجزائري، كما عرفت الفترة التي أعقبت الاستقلال نموا سكانيا سريعا أدى الى زيادة معتبرة في الفئات العمرية الأقل من 15 سنة، و انتقلت من خلالها الجزائر الى المرحة الثالثة من مراحل الانتقال الديمغرافي في وقت وجيز نتيجة معدل النمو السكاني المرتفع الذي كان من اعلى المعدلات في العالم آنذاك.

سنحاول في هذا المقال التعريج على التحولات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر، و هل عرفت ما يسمى بالهبة الديموغرافية التي تمثل تحديا تنويا كبيرا يتطلب وضع برامج و سياسات تنموية ذات افق و رؤية مستقبلية توافق التحولات الحاصلة في البنية السكانية و تسعى لتحقيق متطلبات وحاجيات السكان في جميع مناحي الحياة، و هل تم الاستفادة منها.

أولا - مفهوم الفرصة السكانية:

هي تحول ديمغرافي في تركيبة سكان مجتمع ناتج عن انخفاض في معدلات المواليد، بحيث يشكل السكان في سن العمل و الإنتاج الفئة الأكبر مقارنة بفئة الأطفال الأقل من 15 سنة و كبار السن من 65 سنة فما فوق، و هذا ما يعني أن معدل النمو السكاني للفئة العمرية (15-64) سنة يتجاوز معدل النمو السكاني للفئتين العمريتين الاخريتين.

و نجد عديد التسميات المرادفة لهذا المعنى، حيث يطلق على "الفرصة السكانية" اسم "الفرصة الديموغرافية" أو "الهبة الديموغرافية" أو "النافذة الديمغرافية" و التي تحدث عادة عندما تتحول المجتمعات الزراعية التي تتصف بارتفاع معدلات المواليد و الوفيات و الاعالة الى مجتمعات صناعية تتميز بانخفاض معدلات المواليد و الوفيات و من ثم انخفاض معدلات الاعالة [2]

كما تعرف الفرصة السكانية أيضا بأنها تلك الفترة الزمنية في التحول الديمغرافي لأي مجتمع عندما تكون نسبة سكان الفئة النشطة هي الاكبرفي الهرم السكاني، وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة يشترط لدخول مجتمع ما ظاهرة الفرصة السكانية أن تقل نسبة السكان دون سن 15عاًما عن 30% من إجمالي السكان، وألا تزيد نسبة كبار السن 65 عاًما فأكثر عن 15% من إجمالي عدد السكان، وعادةً ما تستمر النافذة الديموغرافية 30-40 عاًما بسبب الارتباط الميكانيكي بين مستويات الخصوبة والتركيبة العمرية. ويرتبط توقيت ومدهذه الفترة ارتباطاً وثيقاً بتناقص الخصوبة، حيث تنخفض معدلات المواليد، وبالتالي يتقلص الهرم العمري أولاً بنسب منخفضة تدريجيًّا فتقل نسبة السكان (أقل من 15 عاًما)، ويترتب عليه انخفاض نسبة الإعالة، أي عدد الأشخاص أقل من عمر 15 عاًما، وعدد من هم أكثر من 65 عاًما الذين تقع مسؤولية إعالتهم على الأشخاص الذين هم في سن العمل، و بالتالي فإن نسبة السكان النشطين تكون أكثر من 55% من اجمالي السكان، و بمعنى آخر لتتحقق الفرصة السكانية في أي مجتمع سكاني يجب أن يتحقق شرطان اساسيان هما[3]:

1- أن تقل نسبة السكان دون 15 سنة عن 30% من اجمالي السكان.

---

[2] - تقرير مجلس السكان الدولي لسنة 2010، ص75.

[3] - منذر الناصر، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 33، العدد (2)، 2011.

2- أن لا تزيد نسبة المسنين فيها (65 عاما فأكثر) عن 15 % من اجمالي السكان.

تشير اغلب الدراسات و الأبحاث في هذا المجال الى أن الفرصة السكانية تكون محدودة زمنيا بالنظر لخصوصيتها و شروط حصولها، حيث أنها تتاح مرة واحدة خلال من 25 الى 30 سنة، لذا فمن الضرورة اغتنامها لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة، حيث أن الفئة العمرية التي تكون غالبة (فئة النشطين) تبدأ بعدها تنتقل لفئة كبار السن دون استخلافها بنفس العدد، و هذا ما يعني أن وزن فئة الافراد النشطين ستتوزع على الفئات العمرية الأخرى، مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الانفاق و الاعالة من جديد، الامر الذي يؤدي الى العودة الى الحلقة الأولى من بداية الدورة الديموغرافية. لهذا فمن الضروري معرفة وقت و مدة حصول الفرصة السكانية مسبقا للتحضير لها و استثمارها على احسن وجه وفق سياسات تنموية هادفة و رؤية مستقبلية متكاملة بين السكان و التنمية الشاملة.

ثانيا - مستويات الفرصة السكانية:

قام الباحثون و الخبراء في هذا المجال بتصنيف مستويات الفرصة السكانية الى مستويين[4]:

المستوى الأول: الفرصة السكانية البسيطة، و هي "الفرق بين معدل نمو السكان في سن العمل و معدل نمو السكان المعالين"، حيث انه كلما كان فارق بينهما أدى ذلك الى مساهمة الفرصة السكانية في زيادة اجمالي الناتج المحلي و تحسين مستوى دخل الفرد السنوي.

المستوى الثاني: الفرصة السكانية المضاعفة، و " تمثل الفرق بين معدل نمو السكان و معدل نمو التشغيل (معدل المساهمة في القوة العاملة)، و يطلق عليها المضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافا اليه معدل تخفيض السكان العاطلين عن العمل الى النصف".

إن تجربة بلدان شرق اسيا تشير الى أن التغييرات السكانية ممثلة (بارتفاع حجم السكان في سن العمل) ساهمت بمقدار (50%) من النمو الاقتصادي لهذه البلدان عندما مرت بمرحلة الهبة الديمغرافية بين عامي 1965 – 1990 [5]، و تبين التجارب الدولية وجوب العمل لتعجيل الوصول الى التحول الديموغرافي المنشود و استثماره، لذا لابد من تحقيق شروط ديموغرافية للوصول الى ذلك هي:

1- انخفاض معدل الانجاب الكلي للوصول الى مستوى الاحلال؛
2- انخفاض حجم الاسرة؛
3- انخفاض معدل الوفيات؛
4- انخفاض معدل الاعالة؛
5- ارتفاع عدد السكان في سن العمل.

لقد تمكنت النمور الاسيوية من قطف ثمار التحول الديموغرافي لكونها قد نظرت الى الانسان ليس كمجرد متغير عددي يمكن التحكم به وفقا لأغراض التنمية و عامل من عوامل الإنتاج يجب الاستفادة منه في عملية الإنتاج، بل اعتبرته محور و هدف التنمية و وسيلتها، و أن الاستثمار في الانسان في صحته و تعليمه هو ركيزة النمو الاقتصادي المستدام، فحتى أواسط الستينات كانت بلدان شرق آسيا يضرب بها المثل في الفقر والتخلف و في خلال 30 عاما حققت المسيرة التنموية "محورها الانسان" طفرة تنموية هائلة تعرف بالمعجزة الاسيوية.[6]

---

[4] - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، التحولات الديمغرافية في البلدان العربية "فرصة الالفية للتنمية (2005 – 2050)، ص8.

[5] - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، تقرير السكان و التنمية، العدد الثاني، 2005، ص 56.

[6] - عطاف الحديد، استثمار الهبة الديموغرافية في الأردن و عرض لتجارب بلدان شرق آسيا، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الثالث للسكان و التنمية حول " السكان و الهبة الديموغرافية" المنعقد خلال الفترة 26-27 آذار 2007، عمان، الأردن.

ثالثا- العلاقة بين النمو السكاني و التنمية:

ان العلاقة بين النمو السكاني و التنمية علاقة وطيدة، فالتنمية تعتبر من العمليات الأساسية في أي تغيير يمس مختلف المجالات في المجتمع بهدف الوصول إلى أفضل الحالات، فهي بذلك تمثل عملية تغيير حضاري يتم من خلالها إعطاء بديل اجتماعي واقتصادي للواقع التاريخي الذي عاشه ويعيشه المجتمع، و تعتبر تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولأسلوب تصورها ولعلاقات الانسان بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية معا، حيث يتناول هذا التغيير أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، كما يتناول المهارات المادية والقيم الخلقية.

وتعتبر التنمية من الأهداف التي تسعى كل الدول لتحقيقها من أجل ضمان استقرارها و رفاهية مجتمعاتها، وتعتبر دراسة العلاقة بين النمو السكاني و التنمية من الأهمية بما كان، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها البلدان، سواء من ناحية التغير في بنيتها السكانية أو التغيرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالنظر إلى التفاعلات التي تحدث والتي أثرت ولا تزال تؤثر في العديد من المؤشرات، مما جعل دراسة العلاقة التي تربط المؤشرين ضرورة حتمية لمعرفة اتجاهات ودرجة تأثير كل من النمو السكاني على أهم مؤشرات التنمية التي ترتبط بمختلف جوانب حياة الافراد في المجتمعات.

لا تزال الدول النامية تعاني في الجانب الديمغرافي من تغيرات في معدلات النمو السكاني وعدم توازن بينها و بين النمو الاقتصادي، و قد كان هذا الاهتمام بهذه العلاقة منذ الحرب العالمة الثانية من خلال معالجة الاختلاف في أساليب وبرامج التنمية من بلد لآخر، نتيجة اختلاف المعطيات المادية والبشرية المكونة لها، ولكن كل تلك الأساليب والبرامج كان هدفها المشترك الوصول لتحقيق زيادة في الدخل القومي وتحسن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، لينتقل بعدها هذا المفهوم الى مفاهيم أخرى تطورت و أخذت عديد الأسماء منها التنمية المستدامة ثم التنمية البشرية إلى التنمية الشاملة. و في هذا السياق فقد عانت معظم الدول النامية من معدلات نمو سكاني مرتفعة أدت الى زيادة الضغط على الخدمات نتيجة ضعف التنمية التي لم تواكب تلك الزيادة في عدد السكان، و هوما أدى الى ارتفاع فئة عدد الناشطين اقتصاديا من القوى العاملة و زيادة معدلات الاعالة في المجتمع، حيث اصبح الامر يشكل تحديا.

و في نفس السياق، فقد أسهم النمو السكاني السريع في تدني الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية، وشكل ضغوطا على المخططين والقائمين، ومن ثم زاد في عبء الإعالة فارتفع معدلها، مما أدى إلى نقص متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى معيشة الفرد، كما أثار حجم القوى العاملة اهتمام المعنيين وكذلك نوعها ومستوى تأهيلها وتدريبها، ومما زاد في هذا الاهتمام تسارع التقدم التكنولوجي، وتطور وسائل الإنتاج من مهارات وخبرات عالية، لذلك عملت الكثير من المجتمعات على دراسة واقعها الاقتصادي والاجتماعي ووضعت الخطط اللازمة لتطوير مناهج التعليم وتدريب العاملين وتأهيلهم، فأقامت المؤسسات والمراكز المختصة بذلك، تلبية لحاجيات التنمية الشاملة والمستدامة.

يؤدي نمو السكان بمعدلات مرتفعة إلى زيادة فئة السكان الناشطين اقتصاديا إلى المعالين، وهو ما يعني أنه في هذه الحالة فإنه على المشتغل بذل جهد عملي أكبر للحفاظ على مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، كما نجد في نفس السياق أن المجتمعات تعتمد بنسبة كبيرة على المدخرات المحلية لتولية الاستثمارات اللازمة لتوسيع الاقتصاد بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به، وحينما تكون نسبة صغار السن كبيرة في الهرم السكاني، فإن ذلك يعني أن جزءا كبيرا من الدخل سيوجه إلى الانفاق على المعالين لتوفير حاجياتهم بدلا عن ادخار هذه الأموال.

وقد أدى النمو السكاني السريع إلى زيادة في أعداد القوة البشرية ونقص في عرض اليد العاملة، مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة وإعاقة عملية التنمية، فأدى كل ذلك إلى زيادة في الطلب على مختلف الخدمات التي يحتاجها الفرد، ولمواجهة هذا الامر لابد من إعطاء أولوية لهذه القضية والاهتمام بها لتحقيق التوازن بين ما هو معروض من قوى عاملة ومتطلبات سوق العمل، ولن يتأتى هذا إلا بالتنسيق والموازنة بين النمو السكاني المنظم والمدروس والتنمية الشاملة والمستدامة.

إن حركية السكان من خلال التغيرات التي تمس المحددات الديموغرافية من شأنها أن يكون لها تأثير على القوى العاملة إجمالا، وبوجه أخص على عرض العمل، حيث أن الزيادة السكانية التي لا تسايرها حركية في سوق العمل نحو إيجاد مناصب عمل جديدة للوافدين الجدد إلى سوق العمل من الفئات العمرية الشابة قد يوجد تراكمات وأزمات حادة تؤثر سلبا على وضع القوى العاملة الحالية والمستقبلية من خلال تأثيرها على الانفاق العام في مجالات مختلفة كالصحة، التعليم والاسكان،...الخ، وكذا على فرص العمل الإضافية المطلوب توفيرها لمواجهة التراكمات الحاصلة، لذلك كان لزاما على الحكومات والدول إعطاء السياسات السكانية الأهمية اللازمة لما لها من دور كبير في تحقيق خطط التنمية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وتحقيق الرفاهية المرجوة، وبالأخص في الدول النامية التي تعاني أكثر من ضعف في تحقيق التنمية جراء قلة التخطيط وضعفه أو انعدامه أحيانا.

رابعا - النمو السكاني و التحولات الديمغرافية في الجزائر:

من خلال ما تم تناوله سابقا، فإن الوصول الى دراسة الفرصة السكانية يكون من خلال التعريج على تطور النمو السكاني و مراحل التحولات الديمغرافية و أهم العوامل التي أثرت فيها، و علاقة ذلك بتحقيق أهداف التنمية و الرفع من معدلات الاعالة.

لقد كان النمو الديمغرافي في الجزائر مرتبطا بالتطور الحاصل في المجتمع في كل المجالات، وبالرغم من سرعة وتيرته في السنوات التي أعقبت الاستقلال إلا أنه لم يكن يعتبر عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية، حيث كان الجهد منصبا حول جعل السكان منتجين وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لاستعمال هذه الطاقة وبإدراج المتغير الديمغرافي في العملية التنموية، و تجلى ذلك من خلال البرامج التنموية المختلفة التي ركزت على هذا الامر، خاصة نهاية الستينات و بداية سنوات السبعينات.

اختلفت وجهات النظر حول دور السكان والنمو الديمغرافي في المجتمع والاقتصاد وتطويرها وهي وجهات نظر تراوحت بين المتشائمين المنادين بالحد من النمو الديمغرافي لما يشكله من ضغط على الموارد ومستوى المعيشة، والمتفائلين أو المنادين بتشجيعه لما يمثله من عامل مساعد على التطور التقني، ومشجع عل زيادة الطلب واتساع الأسواق، ونجد طرفا ثالثا يقف على الحياد معتبرا أن إشكالية النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ورفاهية الشعوب إنما تجد حولها في النظام الاقتصادي في حد ذاته وأن النمو الديمغرافي ليس له دور في الامر بما انه متعلق بالمتغيرات الاقتصادية.

لقد اختلفت وجهات النظر في هذا الموضوع باختلاف أحوال البلدان وظروفها الاقتصادية ومستويات معدلات النمو السكاني بها، فمنها من كان للنمو السكاني الأثر الكبير في زيادة الانتاج ودفع حركة التنمية، وبالتالي كانت العلاقة التي أثر بها زيادة النمو السكاني ايجابا على مكونات التنمية، ومنها من كانت سلبية، وتبقى دراسة ومعرفة هذه العلاقة تحتاج إلى توفر المعطيات المتعلقة بمكونات النمو السكاني وأهم المؤشرات التي تؤثر فيه، خاصة ما تعلق بمعدلات المواليد والوفيات والخصوبة وأمل الحياة عند الولادة وغيرها من المؤشرات الديمغرافية التي لها تأثير كبير على الزيادة والنمو السكاني، وكذلك الأمر بالنسبة للتنمية والنمو الاقتصادي وأهم المؤشرات التي تؤثر فيها.

تعد نظرية الانتقال الديمغرافي من النظريات التي برزت وحظيت باهتمام كبير، بالنظر لما كان يشكله النمو السكاني آنذاك من مخاوف جمة و آثار محتملة، حيث "يعتمد مبدأ هذه النظرية على تفسير و شرح تطور الأوضاع الديموغرافية في أوروبا التي كانت تتطابق مع أفكار مالثوس، هي أن مبدؤها هو التحول الديمغرافي من وضعية تتميز بارتفاع الوفيات والولادات إلى وضعية انخفاض الوفيات والولادات عبر مرحلة تتميز بمعدلات الوفيات المنخفضة وتباطأ في معدلات الولادات، و قد اهتم بهذا الامر عديد الباحثين في هذا الميدان، كما تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام، واستخدمت لتفسير آلية معدلات النمو السكاني في أوروبا الغربية، وقد وضع نوتيستين هيكلية التفسير الكلاسيكي للتحول الديمغرافي ونشرها في البداية في عام 1945.

ما بدأ مجرد وصف أو شرح للاتجاهات التاريخية للوفيات والخصوبة في العقود الماضية في أوروبا أصبح بشكل متزايد أكثر تفصيلا واتحد مع اهتمامات إضافية أخرى مثل المفاهيم المختلفة للتحديث والتحول من المحددات الاجتماعية-الاقتصادية إلى المحددات الثقافية- المثلية والنفسية للخصوبة. وقد جرى الاعتقاد بأن مبادئ التحولات الديمغرافية التاريخية تنطبق على أي وضعية معاصرة وهذا يعني أن كل دولة ومنطقة وسكان يمكن أن تسير حالتهم في مجرى تطور التحديث الذي سيرافقه انخفاض الوفيات والخصوبة. في ضوء هذه الاعتبارات يعد مفهوم أو تصور التحول الديمغرافي بشكل متزايد نظرية ذات شرعية عالمية مع قوة على التوقع المستقبلي، بينما حتى الآن لا يوجد اتفاق حول الوضعية النظرية لمفهوم التحول الديمغرافي ومن الجدير بالذكر أن كيرك وهو ديمغرافي آخر ساهم بالصياغة الأولية للنظرية يدعي بأن لا نوتيستين ولا ثومبسون فكرا في البداية بأن آرائهم تشكل نظرية" [7].

ويعود أصل مفهوم الانتقال أو التحول الديموغرافي الى العالم الديموغرافي الفرنسي "أولف لاندريه" (1934)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الامريكي نوتستين(1945)، و يقسم نوتستين الانتقال الديموغرافي الى ثلاث أطوار متمايزة بحسب تسلسلها التاريخي و هي على النحو التالي: النظام التقليدي (ما قبل الانتقال)، ومرحلة الانتقال، والنظام العصري (ما بعد الانتقال).[8]

وتعد نظرية التحول الديمغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان، حظيت باهتمام كبير، كالذي أولي لنظرية مالتوس من قبل، وهي باختصار تمثل العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وما تنتجه من مؤثرات ديمغرافية تنعكس على معدل النمو السكاني في المجتمع، وهي في ذلك تعتمد على عنصر الزمن لتحديد تطور منحنى النمو وتقسيمه إلى مراحل لكل منها ميزاتها الخاصة في هذين العنصرين الحيويين (المواليد والوفيات).[9]

فالفكرة المحورية لهذه النظرية أنها ترى أن النظام الديمغرافي للمجتمعات يتغير مع دخولها الحداثة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يؤدي التطور الصحي إلى انخفاض الوفيات وهذا ما يحدث تباينا بين مستوياتها ومستوى الولادات ويخل بالتالي بالتوازن الطبيعي الذي كان قائما بينهما، ويسرع من نسق نمو السكان، ليحدث بعدها تغير في السلوك الإنجابي الذي يؤثر بوضوح في انخفاض الخصوبة، ليعيد التوزان المفقود أو شيئا منه، ولكن ليحدث ذلك يكون حجم السكان قد تطور كثيرا.[10]

وحسب المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية(INED)، فإن الانتقال الديمغرافي يعني:

"الانتقال من نظام ديمغرافي تقليدي حيث الخصوبة والوفيات مرتفعتين، الى نظام ديموغرافي حديث تكون فيه الخصوبة والوفيات جد منخفضتين، يعتبر تطور نمط الخصوبة المسمى "طبيعيا" وغير الموجه من طرف الأزواج الى نمط خصوبة المسمى "موجه" يمكن وصفه بانتقال الخصوبة. توصف فترة انخفاض الوفيات بالانتقال الوبائي أو الانتقال الصحي، والتي يرافقها تحسن في الوضع الصحي والغذائي وكذا في الخدمات الصحية المقدمة وتشهد تحولا في أسباب الوفيات، حيث تختفي الأمراض المعدية تدريجيا وتنتقل الى الأمراض المزمنة والناتجة عن نمط التغذية بالإضافة الى الحوادث"[11].

---

[7] - هاشم نعمة، النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثالا، المقال موجود بالموقع: http://www.althakafaaljadeda.com/325/22.htm .

[8] - فراس عباس فاضل البياتي(2011)، الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العراق، ص77.

[9] - فتحي محمد أبو عيانة(2002)، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ط3، لبنان، ص44.

[10] - جامعة الدول العربية(2008)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لأفراد الأسرة العربية بين الواقع والتحديات، المشروع العربي لصحة الأسرة 2008، ص73.

[11] - extrait du site : www.ined.fr

يختلف الباحثون في تقسيم مراحل التحول الديمغرافي فمنهم من يقسمها إلى ثلاث مراحل، ومنهم من يقسمها إلى أربعة ويقسمها آخرون إلى خمس مراحل، وعموما يحدث التحول الديمغرافي على مراحل تعكس التحول في المتغيرات الأساسية عبر الزمن وأنساقه بحيث تتميز أولاها بانخفاض الوفيات ثم الخصوبة، وتتضمن أخرها أضخم نسبة للسكان النشطين وأدنى نسب للإعالة، وعلى أساس تباين معدلات المواليد والوفيات في دول العالم فإنه يمكن مراحل الانتقال الديمغرافي إلى أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتعرف أحيانا بالمرحلة البدائية وتتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات ويتعرض السكان فيها للأوبئة والمجاعات التي ترفع معدل الوفيات إلى أرقام كبيرة، وكذلك ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع ارتفاعا كبيرا.

المرحلة الثانية: والتي تعرف تراجعا في معدلات الوفيات وبقاء معدلات المواليد مرتفعة، مما يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الطبيعي، كما تعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر أو المرحلة الديمغرافية الشابة التي تتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعا، ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية، ويتميز الهرم السكاني في هذه الحالة باتساع القاعدة أي ارتفاع نسبة صغار السن، حيث تتغير أنماط الأمراض وتقل المجاعات والأوبئة وتتحسن الأحوال المعيشية والغذائية للأفراد.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى وتميزت بالانخفاض الواضح والثابت للخصوبة مترافقة مع استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات الخام، حيث قادت إلى انخفاض عام ثابت في معدلات الزيادة الطبيعية في الدول المتقدمة. (يتراوح معدل النمو السكاني في هذه المرحلة بين 1%و2%سنوياً). "وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر وهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة (معدل المواليد أكثر قليلا من 20%) ووفيات منخفضة حوالي 10% ويتميز النمو السكاني بأنه أقل من مستواه في المرحلة السابقة، وتتراوح الزيادة الطبيعية فيما بين1% إلى2%سنويا(كوريا الجنوبية 1%، تايوان1% الصين1.1% سنغافورة 2%، كوبا 0.6%،الأرجنتين 1.3%،الشيلي 1.6% أرجواي0.6%)".[12]

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث استمرت معدلات الزيادة الطبيعية في الانخفاض الكبير خاصة في الدول الأوربية، إضافة إلى الدول الصناعية الأخرى وفي كثير من الحالات وصلت إلى مستوى أقل من معدل الإحلال 2.1وهو متوسط عدد الأطفال الذي تلده المرأة لمواصلة الإنجاب مستقبلاً، هذه المرحلة من الانتقال الديمغرافي لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على هذه الدول في المدى القصير والطويل، وهي كذلك المرحلة التي عرفت فيها معدلات المواليد والوفيات توازنا ملحوظا في مستويات ضعيفة (مع استقرار في معدل نمو السكان) وهو حال الو.م.أ واليابان والسويد وبريطانيا اليوم.

خامسا - الانتقال الديمغرافي في الجزائر:

تميز النمو السكاني للجزائر في العقدين الأولين بعد الاستقلال بالزيادة السريعة وتضاعف عدد السكان خلال 20 عاما، واستندت جميع الحسابات في ذلك الوقت على معدل نمو طبيعي مساويا أو أكبر من 3٪، وكانت التوقعات بأنه سيصل عدد السكان 30 مليون في أواخر سنوات الثمانينات، وقد احدثت هذه الحالة لسكان الجزائر الكثير من النقاش الساخن بسبب النمو السريع للغاية، حيث بلغ معدل المواليد الذروة بوصوله إلى 50‰ خلال المرحلة 1966-1970 مما نتج عنه معدل نمو غير مسبوق في تاريخ البلاد، وفي نفس الوقت بدأت الوفيات في الانخفاض بسبب الجهود المبذولة التي ساهمت في تحسن الوضع الصحي و قللت من الإصابة بالامراض.

[12] - فتحي محمد أبو عيانة(2002)، مرجع سابق، ص 46.

يكشف أول مسح ديموغرافي حول الخصوبة في الجزائر عن قدرة ملحوظة من السكان على التناسل، واكب عدم وجود وسائل منع الحمل، وحالات الزواج المبكر جدا الذي أدى إلى خصوبة شبه طبيعية بحيث أن متوسط عدد الأطفال لكل امرأة بلغ أكثر من 8 أطفال، فسر المختصون هذا الوضع من خلال العوامل الدورية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناتجة عن الحقبة الاستعمارية، حيث أن استعادة وتيرة الولادات (وكذلك الزواج)، الذين تأثرا بالحقبة الاستعمارية والثورة التحريرية هي الحجة الأكثر شيوعا لشرح وتفسير ارتفاع معدل المواليد بين سنوات 1960 و 1970.

تظهر التركيبة السكانية اليوم بشكل قاطع أن الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة من تاريخها الديموغرافي الذي يتميز بمعدل نمو طبيعي منخفض جدا مقارنة بالماضي.

و قد عرفت حالة الجزائر خلال الفترة 1900 الى 1945 طورين مختلفين، الطور الأول الذي كان خلال الفترة 1900 الى 1920، وتميز بزيادة طبيعية وبارتفاع معدلي المواليد و الوفيات على السواء، أما الطور الثاني الذي يغطي الفترة 1921 الى 1945، فقد بدأت الوفيات بالانخفاض ابتداء من سنة 1921، في حين أن معدل المواليد بقي مرتفعا للغاية في نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديمغرافي في الجزائر التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد انخفض معدل الوفيات بصورة واضحة للغاية، حيث أن توازن النظام الطبيعي الذي تحقق حتى سنة 1920 تحطم في عام 1946. حيث شهد ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية الذي كان نتيجة الولادات التي لا تزال قوية جدا بالإضافة الى الانخفاض السريع في معدل الوفيات. انقسمت المرحلة الثانية إلى فترتين متميزتين، الفترة التي تغطي من سنة 1946 الى 1970، و التي تميزت بارتفاع معدل المواليد الناتجة عن الخصوبة الطبيعية، حيث أن الولادات في هذه الفترة كانت أعلى من تلك التي شهدتها الجزائر حيال النظام الديمغرافي البدائي، وتميزت وفيات هذه الفترة باستثناء التقلبات الدورية إلى حد ما بالانخفاض الهام مع البقاء على مستوى أعلى من 15‰. كما ان فترة 1971 الى 1985 تميزت بمعدل المواليد فاق 40‰ ومعدل الوفيات الخام الذي كان ينخفض باستمرار.

انتقلت الجزائر الى المرحلة الثالثة من مراحل الانتقال الديمغرافي ابتداء من عام 1986 الى الوقت الحالي، و التي عرفت انخفاضا في معدل المواليد ومعدل الوفيات، كما أن معدل النمو الطبيعي قد تراجع منذ عام 1986 ليصل الى مستوى 1.4٪ في عام 2002، ثم 2.1% سنة 2015.

إن الانخفاض الكبير في العديد من المؤشرات الديموغرافية الهامة خاصة معدل وفيات الرضع، بالإضافة إلى النتائج التي تم الحصول عليها من الانجازات المختلفة التي مست البنية التحتية الصحية، و بدون شك كانا من أهم العوامل التي ساهمت في تراجع و انخفاض الوفيات، كما أن حملات التوعية التي تبنتها عدة برامج كانت تهدف الى حماية الأمومة و الطفولة قدمت أيضا نتائج هامة من حيث رفع مستوى الوعي بين النساء في سن الإنجاب، و كذا التركيز على استخدام وسائل منع الحمل.

سادسا - اتجاهات مؤشرات التحول الديمغرافي في الجزائر:

لقد شهدت البنية السكانية منذ الاستقلال تغيرات عديدة تتضح من خلال متابعة تطور الهرم السكاني اعتمادا على بيانات التعدادات التي تم إجراؤها في الجزائر، والتي تميزت الثلاثة الأولى منها(1966-1977-1987) بقاعدة عريضة في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تضم نسبة معتبرة من إجمالي السكان، و التي كانت نسبتها تتناقص من تعداد للآخر لصالح الفئات الأخرى، وهذا ما ظهرا جليا في تعدادي 1998 و 2008 من خلال بداية التراجع في قاعدة الهرم السكاني نتيجة تراجع المواليد، وهذا ما سينعكس لاحقا على بقية الفئات العمرية الأخرى.

تغيرت التركيبة السكانية لسكان الجزائر تبعا لتغيرات في معدلات الوفيات والولادات تبعا للظروف الصحية والاجتماعية المتدنية التي مرت بها، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية، أما بعد الاستقلال، فنلاحظ تغيرا ملحوظا للنمو السكاني يظهر في الزيادة التي ميزت الفئة العمرية (0-4) عن الفئة العمرية (5-9) التي كانت غداة الاستقلال تمثل الفئة العمرية (0-4)، أي زيادة بنسبة تجاوزت 04% لكلا الجنسين، كما أن الفئة العمرية (0-4) أصبحت تمثل ( )من العدد الاجمالي للسكان لكلا الجنسين، حيث تمثل 20.4% بالنسبة للذكور و 19.2% بالنسبة للإناث، ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف الصحية و المعيشية مقارنة بما كانت عليه خلال الحقبة الاستعمارية، و إلى تراجع معدلات الوفيات بعد نهاية الاحتلال الاستعماري الفرنسي، يضاف اليها النزعة الانجابية التي كانت وبقيت لدى الجزائريين لتعويض الخسائر البشرية التي فقدت أثناء الاحتلال، ودعم اليد العاملة في القطاع الزراعي الذي كان يعتبر أساسيا لكل الجزائريين.

و بالنظر إلى الفئات العمرية الكبرى لتوزيع السكان في التعدادات حسب الفئات العمرية الكبرى، نجد ما يلي:

الجدول رقم(01): نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى لتعدادات 1966- 1977-1987-1998-2008.

الفئات العمرية الكبرى	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
14 – 0	48.43	47.86	44.33	36.19	28.33
64 – 15	47.58	48.17	51.74	59.34	67.23
+ 65	3.99	3.97	3.93	4.47	4.44

شهدت البنية السكانية للمجتمع الجزائري تغيرات هامة، خاصة لدى الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة انتقلت نسبتها من 48.43% في تعداد 1966 إلى 28.33% في تعداد سنة 2008، أي أنها تراجعت مقارنة بما كانت عليه بأكثرمن 20 نقطة، و على عكس ذلك ارتفعت نسبة الفئة العمرية (15-64)، من 47.58% سنة 1966 إلى 67.23% حسب تعداد سنة 2008، وهذا يعني أن النسبة التي ضاعت من حصة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة أصبحت في الفئة العمرية الوسطى، مما يعني أن البنية السكانية لسكان الجزائر قد تغيرت، بالنسبة لفئة كبار السن (أكثر من 65 سنة)، نلاحظ أن نسبتها كانت 3.99% سنة 1966 لتنتقل في تعداد 2008 إلى 4.44%، مع العلم أنها انخفضت خلال هذه الفترة إلى 3.93% سنة 1987، وهي آخذة في الارتفاع بسبب ارتفاع المستمر لأمل الحياة، إضافة الى استمرار ارتفاع مستويات الخصوبة والانحسار المستمر في مستويات الوفيات وخاصة وفيات الرضع، نتيجة التحسن المستمر والمتزايد في المستوى الصحي.

ثامنا - الفرصة السكانية في الجزائر:

لدراسة الفرصة السكانية التي تتحقق عندما تبلغ نسبة السكان في سن العمل ذروتها و نسبة الاعالة ادنى مستوى لها، و بهدف تحديد التوقيت الزمني لحلول الفرصة السكانية في الجزائر، لا بد من القيام باسقاطات مستقبلية للنمو السكاني و توزيعهم حسب الفئات العمرية الكبرى، و لأجل ذلك تم الاستعانة ببرنامج spectrum 6.19 في احدث نسخة له، و هو برنامج مختص في الاسطاقات الديمغرافية يعتمد على أحدث البيانات المتاحة و يقوم بعملية الاسقاطات أو التوقعات الديمغرافية للسكان لمختلف بلدان العالم بناء على عديد المؤشرات.

- **تغيرات البنية السكانية:** من خلال المعطيات المتعلقة بالإسقاطات الخاصة بالبنية السكانية و من خلال تغير الهيكل العمري للسكان على مدى عدة سنوات، يتضح لنا أن البينة السكانية للجزائر ستشهد تغيرات كبيرة في الشكل، حيث نلاحظ تقلص قاعدة الهرم تدريجيا نتيجة تراجع الولادات السنوية، و هو ما ينعكس على باقي الفئات العمرية لاحقا، كما أن الشكل المستقبلي للهرم سيكون اسطوانيا مع نهاية القرن حسب التوقعات، مع المحافظة على التوازن بين الجنسين، كما أن فئة كبار

السن في تزايد مستمر و ستشهد نسب كبيرة مقارنة بما هي عليه، و هذا نتيجة تراجع معدلات الوفيات وتحسن المستوى الصحي و ارتفاع أمر الحياة.

و من خلال اختيار مجموعة من السنوات في التوقعات يتضح ما تم الحديث عنه جليا، حيث نلاحظ أنه سنة 2030 ستبدأ قاعدة الهرم في التقلص، و هو ما يدل على تراجع الولادات السنوية، ليزداد التقلص أكثر فأكثر الى غاية سنة 2050، و يستمر في الانخفاض الى سنة 2070 و ما بعدها، و هذا الانخفاض في الولادات السنوية سيؤثر لاحقا على كل الفئات كما هو واضح في الهرم السكاني لمختلف السنوات، الى أن يصبح شكله لاحقا اسطوانيا، و هو ما يدل على التحول الكبير في البنية السكانية الذي ستشهده الجزائر.

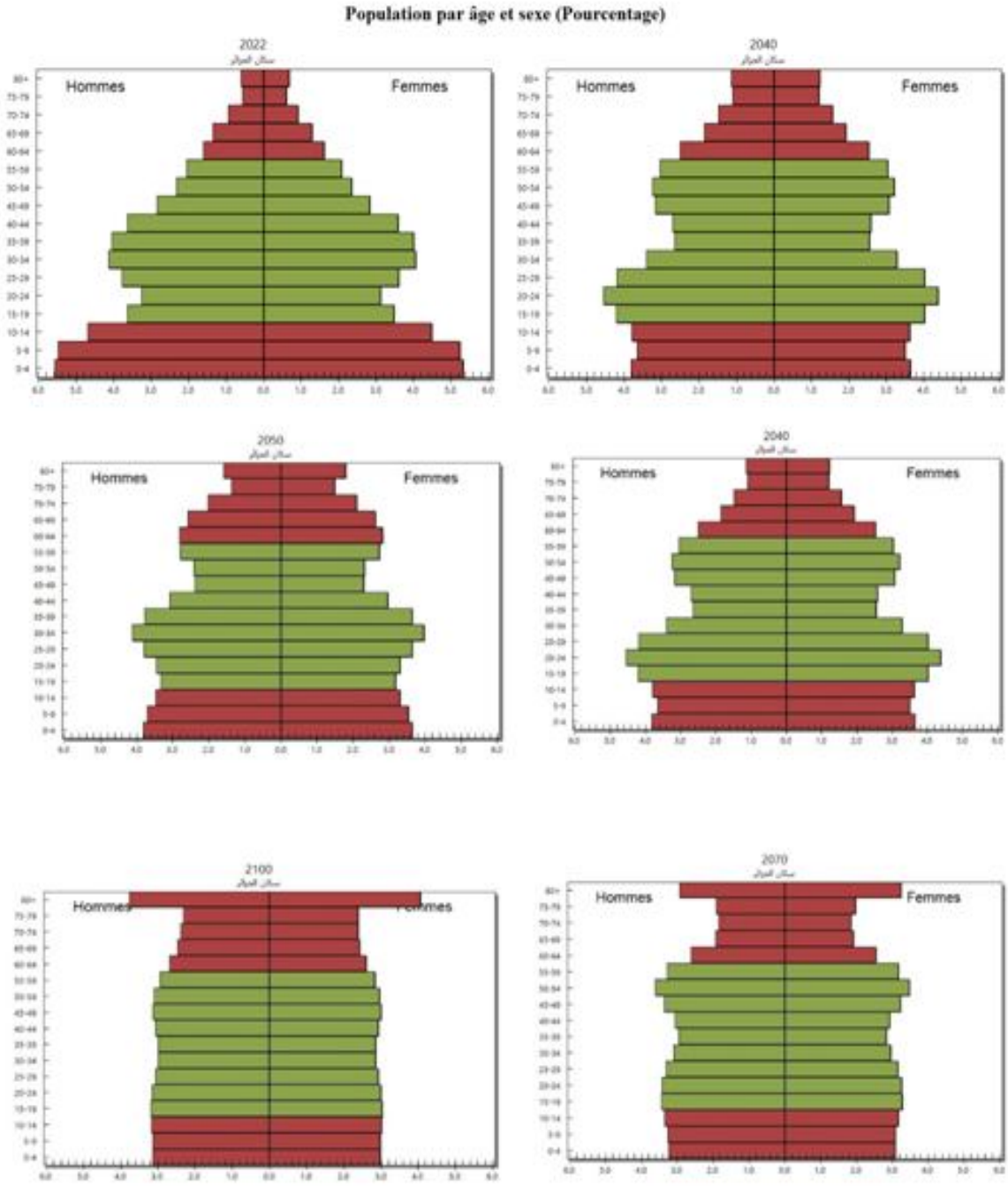

- **توقيت الفرصة السكانية:** بالنظر الى الشروط الأساسية اللازمة لتحقق الفرصة السكانية التي تم التطرق لها في بداية مقالنا، و هي ان تقل نسبة السكان الأقل من 15 سنة عن 30% و أن لا تزيد نسبة كبار السن عن 15 % و بناء على الاسقاطات الخاصة بالفئات العمرية الكبرى لسكان الجزائر و الموضحة في الجدول التالي:

السنوات	0-14	15-64	65 +		السنوات	0-14	15-64	65 +
2022	31	62	7		2046	21	65	14
2023	31	62	7		2047	21	64	14
2024	30	62	7		2048	21	64	15
2025	30	62	8		2049	21	63	15
2026	30	63	8		2050	22	63	16
2027	29	63	8		2051	22	63	16
2028	29	63	8		2052	21	62	16
2029	28	63	9		2053	21	62	17
2030	27	64	9		2054	21	62	17
2031	27	64	9		2055	21	61	17
2032	26	65	9		2056	21	61	18
2033	25	65	10		2057	21	61	18
2034	25	65	10		2058	21	61	18
2035	24	66	10		2059	21	61	18
2036	23	66	10		2060	21	61	18
2037	23	66	11		2061	21	61	18
2038	23	66	11		2062	20	61	18
2039	22	66	11		2063	20	61	18
2040	22	66	12		2064	20	62	18
2041	22	66	12		2065	20	62	18
2042	22	66	12		2066	20	62	18
2043	22	66	13		2067	20	62	18
2044	22	65	13		2068	19	63	18
2045	21	65	13		2069	19	63	18
2046	21	65	14		2070	19	63	18

المصدر: Algeria DemProj Model, 2022-2070

نلاحظ ان نسبة السكان الأقل من 15 سنة ستقل عن 30% ابتداء من سنة 2027، كما أن شرط نسبة السكان الأكبر من 65 سنة فما فوق محقق و هو اقل من 15%، و بالنظر الى نفس المعطيات تستمر نسبة السكان الأقل من 15 سنة في الانخفاض و هو ناتج عن تراجع العدد السنوي للمواليد، الا انه بالنظر الى نسبة السكان الأكبر من 65 سنة، نجد بانها تزيد عن 15% بحلول سنة 2050، و بالتالي و بالنظر الا هذه المعطيات يمكننا القول بأن تحقق شرط الفرصة السكانية سيكون ابتداء من سنة 2027 الى 2050، حيث انه خلال هذه الفترة سيكون حجم الفئات العمرية المعالة اقل من السكان في الفئات العمرية النشطة، و هو ما سيشكل فرصة هامة وجب استغلالها و التخطيط لها.

ان هذه التغيرات التي ستحصل في التركيبة السكانية سيكون لها تأثيرات كبيرة في نسبة السكان في سن العمل و في نسبة الاعالة، و بالتالي على قطاعات تنموية مختلفة، و ذلك بسبب ما يترتب عليه من انخفاض مستويات الانجاب مستقبلا

الذي سيؤثر على حجم السكان و نموهم، حيث أنه بناء على نفس التوقعات سيصل عدد سكان الجزائر سنة 2030 الى 50.5 مليون نسمة و سنة 2050 من المتوقع أن يصل الى 61.1 مليون نسمة، و سنة 2070 من المتوقع ان يصل الى 67.5 مليون نسمة، و كل ذلك سيكون له آثار على التعليم و سوق العمل و السكن و غيرها من القطاعات الأخرى.

إن النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع، أي زيادة عدد أفراد العناصر الشابة في الهرم السكاني، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين، "ففي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني سنجد أن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلابد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساويا لعدد السكان الذين يبحثون عنها، وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستثمار، وحينما يكون الهيكل العمري صغيرا يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات، وحينما تنمو قوة العمل بمعدلات منخفضة فإن الداخلين الجدد لسوق العمل سوف يشغلون الوظائف التي خلت بوفاة شاغليها أو إحالتهم إلى التقاعد، أما إذا كان معدل نمو قوة العمل كبيرا، فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل إلى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة"[13].

كما أن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال (أو السكان في سن العمل) إلى المحالين (أي السكان صغار السن وكبار السن) صغيرا، وهوما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة، فإنه على كل عامل أن يقوم بإنتاج عدد أكبر من السلع (أي أن يعمل أكثر) فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع، فالأب لستة أطفال سوف يحتاج إلى أن يعمل أكثر ليحصل على دخل أكثر من الأب لثلاثة أطفال، لكي يحافظ على مستوى المعيشة لأسرته في نفس مستوى المعيشة للأسرة الصغيرة، من ناحية أخرى سنجد أن معظم المجتمعات تعتمد ولو بصورة جزئية على المدخرات المحلية لتولية الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسيع الاقتصاد بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد، وحينما يكون الهيكل العمري للسكان هيكلا لصغار السن، فإن ذلك يعني أن جانبا كبيرا من الدخل سوف يوجه إلى الانفاق على المعالين لتوفير الضروريات لهم بدلا من ادخار هذه الأموال.

بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني السريع يؤدي إلى هيكل سكاني شاب، هذا الأخير يميل للتغيير والتحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات وارتياد الأخطار، كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار والإبداع بالإضافة إلى التجديد المستمر في القوى العاملة، حيث أن متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في حالة النمو السكاني السريع، كما نجد في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية، والتي بها يقوم البناء التنموي، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل، كما يؤثر النمو السكاني على نمو الموارد البشرية، والتي من شأنها كغيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والاستفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول إضافية كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

يعد نمو القوى العاملة وما سيتبعه من نمو في الإنتاج، حيث أن للاستثمار الديموغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها، حيث أن للتعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه المجتمع وهما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعليم يساعد في تحسين الصحة، والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل، علاوة على ذلك فإن التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويرفع مداخيل الفقراء، كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.[14]

كما يؤدي النمو الديموغرافي إلى اتساع حجم السوق و تقوية الدوافع الاستثمارية و التطور التكنولوجي، حيث تعتبر الزيادة السكانية عاملا مهما في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجيات الناس، إضافة إلى إيجاد

---

[13]- الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/03/01.

[14]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص 68-69.

فرص العمل، وكلها أمور هامة تؤثر على تراكم رأس المال، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الديموغرافي قد يؤثر على التحفيز على الاستثمار من عدة زوايا.

ان ديناميكية تغير البنية العمرية تنشا من انخفاض معدلات الخصوبة، و المؤشرات تشير الى انخفاضها و استمرارها في هذا الاتجاه، الامر الذي سيؤدي الى الرفع من معدلات الاعالة و الدخول الى الفرصة السكانية، حيث ان استغلال هذه الفرصة السكانية وما لها من إيجابيات كثيرة نتيجة التغير في التركيبة السكانية التي يكون عليها المجتمع السكاني سيعود بالنفع في العديد من الجوانب، و التي حسب تجارب دول نمو آسيا، تكمن في تراكم و تنمية رأس المال البشري، و زيادة الاستثمار الناجم عن زيادة حجم المدخرات، المر الذي سيؤدي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و هو ما سيحسن من نوعية حياة الافراد، و هو ما شوهد فعلا من خلال التغيرات الإيجابية التي حصلت لتلك الدول في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي، كما أن تفويتها قد تكون له العديد من المخلفات، حيث تصبح عبئا يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل من الشباب و بالأخص من حاملي الشهادات الذي تصل تعدادهم سنويا الى قرابة الاكثر من 300 الف متخرج، وتعد عاملا دافعا باتجاه المزيد من الهجرة نحو الخارج، خاصة الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت التي تحصد أرواح الكثيرين، كما تؤدي في جانبها الاقتصادي الى تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع معدلات الفقر التي ستؤثر حتما على التنمية الاقتصادية، إضافة الى تدهور الخصائص السكانية من صحة وتعليم وتغطية التأمين الصحي نتيجة تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأخرى، و هو ما يدفع الى نمو سلبي للمعدلات والمؤشرات الاقتصادية.

خاتمة:

ان الفرصة السكانية هي فرصة تنموية تظهر في البلدان التي تكون قاعدة هرمها السكاني متسعة و تفتح الباب أمام عملية الانتقال الديمغرافي، لذلك فهي فرصة تتيحها عملية التغير النوعي في التركيب العمري للسكان، و ستكون نعمة اذا ما تم الاستعداد لها من خلال بناء قدراتنا البشرية و استثمارها في عملية التنمية كما يجب.

يعد التغير في البنية السكانية من أهم التغيرات التي ينطوي عليها الانتقال الديمغرافي تأثيرا على النمو الاقتصادي نتيجة للتباين في السلوك الاقتصادي للفئات العمرية الكبرى، و عليه فان النمو السكاني و التغيرات التي ستشهدها البينة العمرية لسكان الجزائر مستقبلا نتيجة التحول الديمغرافي و ما له من آثار على تغير البنية السكانية، إضافة الى انتقال اعداد السكان من الفئات العمرية الأقل من 15 سنة الى فئة السكان النشطين في سن العمل مع الارتفاع في كبار السن الذي من المتوقع ان تشهده الجزائر نتيجة التحسن في الرعاية الصحية و ارتفاع امل الحياة، كل هذا سيؤدي الى أن الجزائر ستكون قريبا خلال السنوات القادمة في نطاق ما يسمى بالفرصة السكانية أو ما يعبر عنه بانفتاح النافذة الديمغرافية، و التي لن تستمر طويلا حسب الخبراء في هذا المجال، و هي تمثل فرصة سانحة وجب استغلالها و التحضير لها من خلال برامج و سياسات تنموية مدروسة في ظل مشاريع تنموية تمس مختلف القطاعات التي لها علاقة بالرفع من معدلات النمو الاقتصادي و الدفع بعملية التنمية و الزيادة في معدلات التشغيل و التقليل من البطاقة و الفقر.

كما يجب تفعيل السياسات السكانية و التعلمية و الخدماتية و الصحية، من خلال العمل على توجيه و تثقيف المجتمع في هذا المجال، من خلال العمل على مواصلة الخفض من معدلات الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع و الأطفال دون الخمس سنوات، و الاهتمام بالرعاية الصحية للأمهات قبل و اثناء و بعد الولادة، و العمل على توجيه السلوك الانجابي، كما يتعين إزالة المعيقات امام اصلاح سياسات التعليم، بحيث أنها تكون أكثر استجابة و تلبية لاحتياجات الاقتصاد الملحي و سوق العمل بصفة عامة، و يتجلى ذلك من خلال العمل على الاهتمام أكثر بتحسين جودة التعليم، و مراعاة الكيف دون الاهتمام بالكم، مع العمل على اكساب خريجي الجامعات المهارات التي تؤهلهم لسوق العمل، الامر الذي سيسهم في تزويد سوق العمل بيد مؤهلة.

إضافة الى ما يتيحه اغتنام الفرصة السكانية من تحسين نوعية حياة المواطنين والتمتع بمستويات عالية نسبيا من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وما ينعكس ذلك على الوضع التعليمي والصحي والمساكن والإنفاق...الخ هناك عوائد أخرى يمكن تحصيلها من خلال العمل على الرفع من قدرة الافراد و المجتمع عموما على الادخار، و بالتالي الرفع من القدرة الشرائية و تحسين نمو الاقتصاد و القدرة التنافسية، إضافة الى الرفع من القدرة على الاستثمار و زيادة الابتكار، و تحسين الخدمات الصحية و المجتمعية.

يحتاج التحضير والاستفادة من الفرصة السكانية التي ستعرفها الجزائر الى الدعم و الارادة السياسية لهذه الظاهرة، من خلال تبني سياسات سكانية رشيدة تهدف الى تحقيق توازن مدروس للمؤشرات الديمغرافية المتحكمة في النمو السكاني، كما يجب العمل على تحقيق التوافق و التنسيق التام بين الخطط و المشاريع التنموية على المستوى المحلي خاصة، لتوفير المناخ المناسب للاستثمارات التي تهدف لتحقيق تنمية حقيقية و فاعلة، كما يجب العمل على اصلاح التعليم بمختلف اطواره بما يتماشى و متطلبات سوق العمل، إضافة الى اصلاح القطاع الصحي، من خلال ربطه بالخطط التنموية الهادفة لتحقيق الانسجام و التكامل بين الموارد البشرية المتاحة و المؤهلة و احتياجات التنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

1. تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، رابط التحميل https://ddl.mbrf.ae/book/read/3170718
2. تقرير مجلس السكان الدولي لسنة 2010.
3. جامعة الدول العربية(2008)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لأفراد الأسرة العربية بين الواقع والتحديات، المشروع العربي لصحة الأسرة 2008.
4. عطاف الحديد، استثمار الهبة الديموغرافية في الأردن و عرض لتجارب بلدان شرق آسيا، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الثالث للسكان والتنمية حول " السكان و الهبة الديموغرافية" المنعقد خلال الفترة 26-27 آذار 2007، عمان، الأردن.
5. فتحي محمد أبو عيانة(2002)، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ط3، لبنان.
6. فراس عباس فاضل البياتي(2011)، الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العراق.
7. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، التحولات الديمغرافية في البلدان العربية "فرصة الالفية للتنمية (2005 – 2050)، ص8.
8. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، تقرير السكان و التنمية، العدد الثاني، 2005.
9. منذر الناصر(2011)، أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 33، العدد (2).
10. الموقع الالكتروني: www.cba.edu.kw/elsakka/chap009_312.doc، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/03/01.
11. الموقع الالكتروني:www.ined.fr

هاشم نعمة، النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثالا، المقال موجود بالموقع: http://www.althakafaaljadeda.com/325/22.htm

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د.محمد صالي ، (2022)، الفرصة السكانية في الجزائر، واقعها و إمكانية الاستفادة منها ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14(02)/ 2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 237-250).